حضرة سعادة حاكم مصرف لبنان
كتاب مفتوح
موجّه من حملة الدفاع عن حقوق المودعين

ممثلة بالأساتذة: فرحات أسعد فرحات، بيار الجميل، هادي جعفر، ميساء منصور، بسام سنّو، شفيق بدر، هبة فرحات وأنطوني موسى

تسجّل الكتاب في قسم المراسلات في مصرف لبنان، بتاريخ ٢ كانون ثاني ٢٠١٩ تحت الرقم ٦٠٢١١٢

رغم المسؤوليات الملقاة على عاتقكم بموجب المادة /٧٠/ من قانون النقد والتسليف الذي أناط بمصرف لبنان مهمة المحافظة على سلامة النقد اللبناني والمحافظة على الإستقرار الإقتصادي وعلى سلامة اوضاع النظام المصرفي وتطوير السوق النقدية والمالية، إلا انكم اتبعتم سياسة نقدية غير سليمة أدت الى فشل كبير على مختلف الأصعدة وساهمت بإنهيار الأوضاع الإقتصادية.

ان هذه السياسة تمثلت بعض أوجهها بالتالي:

- اعتماد معدلات فائدة مرتفعة على سندات الخزينة لإستقطاب ودائع المستثمرين والمصارف لتغطية العجز وتمويل الدين العام ما أدى الى حرمان القطاعات الإقتصادية من التسهيلات المصرفية بالفوائد المقبولة لرفع معدلات النمو الاقتصادي وخفض مستويات البطالة، كذلك رفع أسعار الفائدة على سندات الخزينة في أشهر معينة وكأنها لإستقطاب ودائع من مستفيدين جرى الاتفاق معهم مسبقاً.

- تثبيت سعر الصرف والتدخل في السوق عبر حرق جزء كبير من الاحتياطي النقدي بالعملات الأجنبية.

- اعتماد سياسات تدفع بإتجاه التركز المصرفي وسياسة شراء المصارف الصغيرة والدمج.

- اعتماد هندسات مالية لمنفعة بعض المصارف على حساب الإقتصاد الوطني، ما ادى الى اطالة امد الأزمة والحكومات الفاسدة وأحرقت جزء من الإحتياطي النقدي للافراد والمستثمرين.

- معدلات فائدة على القروض من الأعلى مقارنة بدول مشابهة للبنان أدت لحرمان القطاع الخاص من التمويل القادم من المصارف، كذلك اعطاء قروض مدعومة لفئات وجهات غير مستحقة وبقيم كبيرة وكل ذلك على حساب الدعم المطلوب للقطاعات الإنتاجية والإسكان.

- تمويل المصرف المركزي لنفقات غير مدروسة للحكومة.

- عدم ضبط عمل الصيارفة في السوق الموازي ما سمح بتحقيق هوامش ارباح ومضاربات غير مشروعة اضرت بالمواطنين.

- اعتماد سياسات توظيف قائمة على المحاصصات السياسية والتوظيفات الزبائنية في المصرف المركزي وفي المؤسسات التابعة له او التي يملكها، ما ساهم في تدني مستوى الخدمات وانتشار الفساد.

- عدم تنشيط سوق المال والبورصة، وبالتالي حرمان الشركات من باب للتمويل ضروري يعزز الشفافية والإفصاح.

ان هذه السياسات قد جعلت من مصرف لبنان شريكاً في خلق الأزمة الاقتصادية، وخاضعاً للسلطة السياسية وعاملاً في اطار تمويل فسادها وتغطية ديونها على حساب الإقتصاد الوطني واستقرار النقد فضلاً عن جعل المصرف المركزي جزءاً مشاركاً في منظومة الفساد التي ساهمت في الإنهيار الإقتصادي وتزايد معدلات البطالة والتدهور الحاد في القدرة الشرائية للمواطن والوصول الى ثورة ١٧ تشرين الاول ٢٠١٩.

وعـليـــــــــه،
وانطلاقاً من مسؤولياتكم المشار ذكرها، ندعوكم الى اتخاذ الخطوات السريعة التالية:

١- **التحقيق والمحاسبة في التحويلات** التي حصلت قبيل قرار وقف التحاويل المصرفية الى الخارج وخلافاً له، والإعلان عن قيمة هذه التحويلات والجهات التي قامت بها واستفادت منها، واطلاق المحاسبة بشانها بإعتبارها تشكل تهريباً لأموال بالعملات الصعبة على حساب باقي المودعين فضلاً انها تحمل شبهة صرف نفوذ وفساد وزيادة إمكانية بعض النافذين على إخفاء المصدر الحقيقي لأموالهم، ما يوجب تحرك هيئة التحقيق الخاصة.

٢- **ممارسة دوركم الرقابي على مؤسسات الصرافة** المرخصة منكم عبر ضبط عملها وايجاد آلية تضمن عدم تحقيق مضاربة وهوامش ارباح على حساب النقد الوطني، ومحاسبة المخالفين وسحب الترخيص منهم.

٣- **اعتماد سياسة ضبط حركة رؤوس الأموال (او ما يعرف بـ Capital Control)** يجب عليها استثناء صغار المودعين وأصحاب المداخيل المحدودة لما لهذه السياسة من تأثير سلبي على حياتهم وقدراتهم الشرائية، وإلزام المصارف التقيّد بها.

٤- **إطلاق هيئة التحقيق الخاصة التي ترأسونها عملية تحقيق شاملة** للحسابات الكبيرة في المصارف والتدقيق بشأنها بعد تجميدها توصلاً لمعرفة مصادرها وما إذا كانت تخفي اية عمليات تبيض اموال مصدرها فساد أو صرف نفوذ او سواها من الجرائم وذلك استجابة للكتاب الموجه للهيئة من نادي القضاة، واحالة المشبوهين الى المراجع القضائية المختصة.

٥- **ضرورة اعتماد فوراً سياسة شفافة بما خص سعر الصرف** تتجنب حرق كميات من الإحتياطي بالعملات الصعبة إلا أنها تحافظ على حقوق أصحاب المداخيل بالعملات الوطنية كإيجاد هوامش لتحرك سعر الصرف رسمية، وتدخل المركزي عند تخطّي هذه الهوامش.

٦- **تخفيض أسعار الفائدة للإقراض لضرورة تمويل** القطاعات الإنتاجية، وبناء إقتصاد منتج وتخفيض مستويات البطالة.

٧- **إطلاق عملية تدقيق شاملة** في القروض المدعومة عبر مصرف لبنان مباشرة أو مؤسسات شريكة ومحاسبة المخالفين وغير المستحقين واسترداد الأموال لصرفها في إطار دعم الفئات المستحقة.

٨- **إصدار التعاميم الرامية الى إلزام المصارف بقبول إيفاء قروض العملاء بالليرة اللبنانية وبحسب سعر الصرف الرسمي.**

٩- **ضمان حقوق صغار المودعين** الى جانب المؤسسة الوطنية لضمان الودائع من خلال تخصيص احتياطي إضافي لدى مصرف لبنان لضمانة حد أدني واقعي لمجموع حسابات الودائع العائدة لكل من المودعين لدى اي مصرف في لبنان، سواء كانت هذه الودائع بالعملة اللبنانية او بالعملات الأجنبية.

بنـــــــاء علـــــــى ما تقـــــــدم،

نتوجّه اليكم للمباشرة فوراً بتطبيق هذه المطالب الضرورية واتّخاذ القرارات السريعة بشأنها، تحت طائلة تحمّلكم كافة العواقب التي تنشأ عن معارضتكم لمطالب الشعب المحقّة، بما في ذلك اقالته لكم من الشارع فالشعب اليوم هو الحكم والرقيب.

تحيـــــا الثـــــــورة ويحيـــــــا الشعـــب اللبنانـــــي